

اثر الانقسام السياسي على

دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الغزي

2004 - 2009م

د. نسيم حسن أبو جامع

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الأزهر - غزة - فلسطين

ملخص: تعاني عملية التنمية الاقتصادية الفلسطينية متأثرة بحالة الحصار المفروضة على قطاع غزة من العجز التمويلي؛ ونتيجة لتدني مساهمة القطاع المصرفي في قطاع غزة في عملية التنمية، والتي دفعت الباحث إلى إجراء هذا البحث الهادف لتبيان وإبراز دور البنوك التجارية في تنمية المجتمع الغزي، في ظل الواقع الحالي، وحالة الانقسام السياسي و الحصار الذي يواجهه الاقتصاد الوطني. إن حالة الانقسام السياسي (غزة-رام الله) كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة بشكل خاص؛ مما أدى إلى تراجع أداء البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية، إن انعدام الثقة المتبادلة بين البنوك التجارية والقطاعات المختلفة؛ نتيجة للوضع السياسي (حالة الانقسام) و الاقتصادي المتأزم كان له الدور الأساسي في تراجع دور البنوك التجارية في تمويل تنمية الاقتصاد الغزي؛ مما حدا بالبنوك العاملة في قطاع غزة إلى تبني سياسة تحفظية أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي، وخلق أزمة في السيولة النقدية لدى البنوك و ظهور ما يعرف (باقتصاد الأنفاق)*.

Impact of Political Division on Commercial Banks Role in Financing Gazan Economy 2004-2009

Abstract: Due to the siege imposed on Gaza Strip, the Palestinian economy development process suffers from a disability in the funding process due to low contribution of the banking sector in funding development activities. The study highlighted the role of commercial banks in the development of national economy under political division and siege. The political division situation had a negative impact on the national economy in General and on commercial banks operating in the Gaza Strip in particular.

The political division reduced the role of commercial banks operating in Gaza Strip in comparison with the West Bank. This created a state of mutual distrust between commercial banks and the various economic sectors due to the political situation and economic crisis. This state of distrust led the banks operating in Gaza Strip to follow a conservative policy, leading to a declining economic activity and creating a liquidity crisis in the banking sector followed by the so-called 'tunnels economy'.

* الأنفاق: عبارة عن ممرات تحت الأرض تربط بين قطع غزة و الأراضي المصرية؛ بهدف استعمالها كبديل عن المعابر التجارية التي أغلقتها إسرائيل لحصار قطاع غزة وهي ظاهرة جديدة في القطاع.

د. نسيم أبو جامع

مقدمة :

يعتبر ازدهار نشاط النظام المصرفي في الاقتصاد مؤشراً من مؤشرات التنمية، ونظراً للدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي في تنمية الاقتصاد الوطني، ولعل من أبرز ملامح ذلك الدور تقديم التسهيلات الائتمانية، التي تقوم المصارف بمنحها للقطاعات المختلفة للمجتمع والتي تعد من المؤشرات ذات الدلالة الهامة لنشاط القطاع المصرفي، فهي من ناحية تشير إلى كفاءة النشاط الاقتصادي بوجه عام، ومن ناحية أخرى تعتبر فوائد تلك القروض من أهم مصادر الدخل للقطاع المصرفي، إن قوة الجهاز المصرفي أو ضعفه في المجتمع الفلسطيني تعكس مدى الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي السائد في المجتمع.

وانطلاقاً من هذا الدور الهام للنظام المصرفي، تناول هذا البحث أهم التسهيلات المقدمة لمجموع القطاعات الاقتصادية في المجتمع الغزي، مع مقارنة نسبة تلك التسهيلات خلال الأعوام 2009/2004؛ للتعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع أداء الجهاز المصرفي لا سيما في ظل الانقسام السياسي الداخلي، كما سيتم التطرق إلى أثر (الأنفاق) كظاهرة جديدة ألفت بظلالها على المعاملات التجارية الداخلية و الخارجية لدى البنوك العاملة في قطاع غزة، ولإتمام دراسة المؤثرات على النشاط الائتماني، سيتم نقاش مشكلة اختفاء النقد الأجنبي من مصارف قطاع غزة.

أهمية البحث :

كمنت أهمية الدراسة في تحديد الأدوار المختلفة التي تقوم بها البنوك العاملة، في ظل الانقسام السياسي ومقدار استفادة شرائح المجتمع والقطاعات المتعاملة مع تلك البنوك بالتسهيلات والخدمات المقدمة من قبل البنوك وانعكاس ذلك على تنمية النشاط الاقتصادي في المجتمع الغزي.

مشكلة البحث:

من الأمور المسلم بها أن الانقسام السياسي الداخلي في المجتمع الفلسطيني أدى إلى تفاقم الإشكالات في جميع الأطر الاقتصادية والمجتمعية، ومما لا شك فيه أن البنوك التجارية كمؤسسات مالية داعمة لعملية التنمية الاقتصادية قد تأثرت بعملية الانقسام؛ مما أدى إلى انكماش أدائها التنموي في داخل الاقتصاد الغزي.

أهداف البحث:

1. تحديد مدى تأثر أداء البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة بالانقسام الداخلي.
2. معرفة أثر الانقسام السياسي على التسهيلات الائتمانية والودائع في قطاع غزة.
3. الوقوف وراء الأسباب التي أدت إلى اختفاء النقد الأجنبي من قطاع غزة .

اثر الانقسام السياسي على دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الغزي

4. دراسة تأثيرات الأنفاق على أداء البنوك العاملة.
 5. تحديد سيناريوهات ممكنة للتعامل المستقبلي في ظل مشكلة الدراسة.
- تحقيق هذه الأهداف؛ حداً بالباحث لاختيار الفترة 2004-2009 لأنها هي الفترة الزمنية التي عاشها الاقتصاد الغزي في ظل الانقسام السياسي والحصار الاقتصادي، لذلك كان الاقتصاد الغزي في أمس الحاجة لتمويل عمليات التنمية التي كادت أن تكون معدومة في تلك الفترة.

فرضيات البحث:

1. تراجع دور البنوك في تسريع عملية التنمية؛ نتيجة لانخفاض وتراجع موجودات تلك البنوك.
2. تراجع الموجودات والسياسات الائتمانية للبنوك؛ نتيجة للانقسام السياسي.
3. عملت الأنفاق على كسر دائرة الحصار الاقتصادي على المواطن؛ مما كان له انعكاس إيجابي على عملية التنمية الغزية.
4. هناك سيناريوهات فاعله ممكن من خلالها تفعيل دور البنوك في النشاط الاقتصادي في ظل الانقسام السياسي الداخلي.

أولاً - البنوك العاملة في قطاع غزة:

تعتبر البنوك التجارية الشريان الداعم للاقتصاد المحلي، فهي تقوم بتعبئة أموال المدخرين ثم توجيهها إلى قطاع الاستثمار؛ لبناء مشاريع منتجة وخلق فرص عمل، ووظائف قد تنتج عن تلك المشاريع وبالتالي تنشيط وتنمية الاقتصاد الوطني، لذا فإن صحة وفاعلية الاقتصاد المحلي بشكل عام وفي قطاع غزة على وجه الخصوص ما هو إلا انعكاس لصحة وقدرة البنوك التجارية على تعبئة المدخرات ثم تحويلها إلى استثمارات.

كما تمثلت أهمية البنوك التجارية باعتبارها شريكاً في توجيه الاقتصاد نحو تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، إلا أن البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة عانت كثيراً من جراء حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي من جانب ومن سياسة الحصار المفروضة على القطاع من جانب آخر، مما سبب لتلك البنوك حالة من الإرباك في عملها والقيام بوظائفها فأدى ذلك إلى حالة من عدم اليقين تجاه المستقبل، مما رفع درجة المخاطرة فأصبح دورها في قطاع غزة بعيداً كل البعد عن الدور التنموي لخلق قوى استثمارية و تنموية و اقتصر دورها بالكاد على الإقراض.

بلغ عدد البنوك العاملة عام 2009 في فلسطين (20) بنكاً تعمل من خلال (204) فرعاً، ومكاتب بينما نجد أن عدد البنوك العاملة في قطاع غزة (12) بنكاً، تعمل من خلال (40) فرعاً،

د. نسيم أبو جامع

ومن بين ذلك العدد للبنوك العاملة في قطاع غزة (7) بنوك محلية و (5) بنوك وافدة وهي (4) بنوك أردنية و(بنك) مصري واحد كما هو موضح في الجدول التالي رقم (1):

جدول رقم (1)

عدد البنوك العاملة في قطاع غزة و عدد الفروع*

م	البنك	عدد الفروع	الجنسية
1	البنك التجاري الفلسطيني	1	فلسطيني
2	البنك الإسلامي العربي	2	فلسطيني
3	البنك الإسلامي الفلسطيني	6	فلسطيني
4	بنك القدس	2	فلسطيني
5	بنك فلسطين الدولي	1	فلسطيني
6	بنك فلسطين المحدود	12	فلسطيني
7	بنك الاستثمار الفلسطيني	1	فلسطيني
8	البنك العربي *	3	أردني
9	بنك القاهرة عمان	6	أردني
10	بنك الإسكان	2	أردني
11	بنك الأردن	2	أردني
12	البنك العقاري العربي	2	مصري
13	البنك الوطني الإسلامي	1	فلسطيني
		41	

المصدر(سلطة النقد الفلسطينية)

* وقت إجراء الدراسة قام البنك العربي بإغلاق فرعين من أفرع البنك في قطاع غزة

تجدر الإشارة هنا إلى أن الجدول السابق تضمن البنك الوطني الإسلامي الذي تم الإعلان عنه في غزة، بالرغم من عدم حصوله على الموافقة القانونية اللازمة من سلطة النقد الفلسطينية لممارسة العمل المصرفي في فلسطين؛ وفقاً لأحكام المادة رقم (3) والمادة رقم (4) من قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002 وقت إجراء الدراسة، وعليه اعتبرت سلطة النقد الفلسطينية عدم قانونية البنك الوطني الإسلامي (إعلان سلطة النقد، خبر جريدة الأيام) إلا أننا أشرنا إليه فقط كونه موجوداً على أرض الواقع ويمارس الأعمال المصرفية على المستوى الداخلي لقطاع غزة في الوقت الحالي، كما أننا لم نأخذ البيانات الخاصة لذلك البنك بالاعتبار في هذه الدراسة.

اثر الانقسام السياسي على دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الغزي

ثانياً: أداء البنوك العاملة في قطاع غزة

يقاس أداء البنوك بفاعلية نشاطها المصرفي و انعكاسه على الاقتصاد الوطني، و أفضل ما يمكن أن يعكس هذا النشاط حجم الموجودات والودائع لتلك البنوك، وحجم التسهيلات الائتمانية؛ التي تقدمها تلك البنوك للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

أ- موجودات وودائع البنوك في قطاع غزة:

من خلال بيانات الجدول رقم (2) نلاحظ أن إجمالي الودائع في قطاع غزة بلغت في عام 2004 حوالي 976,33 مليون دولار ثم ارتفعت في عام 2005 لتصل 1107,6 مليون أي بزيادة 13.4% لتبدأ بعدها في التراجع للأعوام التالية لتبلغ في عام 2008 ما يقارب 891 مليون دولار ثم لتصل في الربع الرابع من عام 2009 حوالي 925,89 مليوناً أي أن نسبة التغير في إجمالي حجم الودائع في قطاع غزة منذ عام 2004 و حتى 2009 عام، قد تراجع سلبياً بحوالي 5%، وبمقارنة إجمالي الودائع في قطاع غزة مع إجمالي الودائع في فلسطين و كذلك مع موجودات البنوك العاملة في فلسطين نرى أن إجمالي الودائع في فلسطين قد ارتفع خلال الأعوام من 2004 وحتى 2009 من 3876.2 مليون دولار ليصبح 6385.9 مليوناً أي بنسبة زيادة قدرها 65 %، وكذلك موجودات البنوك قد ازدادت أيضاً خلال نفس الفترة بنسبة 54 % لترتفع من 5113,6 مليون في عام 2004 إلى 7879.5 مليون دولار في الربع الرابع من عام 2009.

وبالرغم من أن نسبة إجمالي الودائع في قطاع غزة إلى إجمالي الودائع في فلسطين منخفضة نسبياً نجد أنها تراجعت من 25.19 % في عام 2004 إلى 14,5 % في الربع الرابع من عام 2009؛ وذلك ما هو إلا انعكاس كامل لغياب الثقة عند الجمهور في قطاع غزة تجاه البنوك العاملة و كذلك إلى محدودية الدخل لدى الأفراد في قطاع غزة مقارنة بالصفة الغربية في نفس الفترة الزمنية، كما هو موضح في الجدول رقم (2) و الشكل التالي:

جدول رقم (2)

يوضح إجمالي موجودات و إجمالي الودائع في البنوك

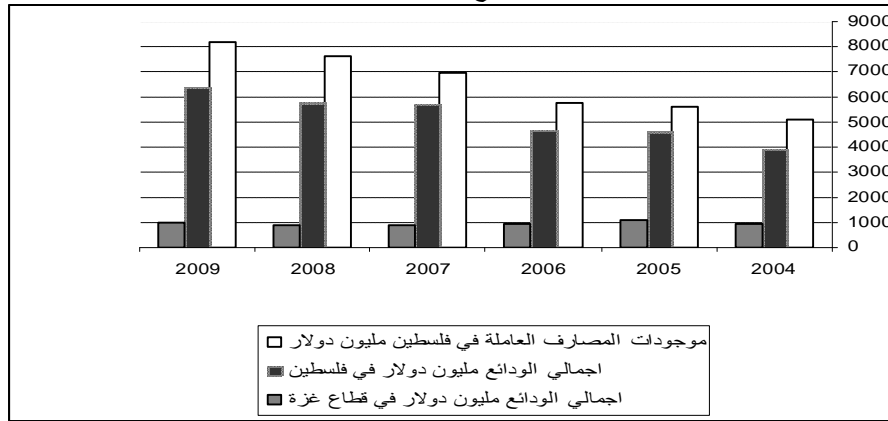
2009	2008	2007	2006	2005	2004	وجه المقارنة
7879,5	7401.1	6983.3	5737.1	5601.4	5113.6	موجودات المصارف العاملة في فلسطين مليون دولار
6385.9	5774.9	5719.9	4662.7	4612.5	3876.2	إجمالي الودائع مليون دولار في فلسطين
925,89	891.2	880.61	917.1	1107.6	976,33	إجمالي الودائع مليون دولار في قطاع غزة
14.50%	15.40%	15,40%	19.67%	24.01%	25,19%	*نسبة إجمالي الودائع في قطاع غزة إلى إجمالي الودائع في فلسطين

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

* تم حساب النسبة من قبل الباحث: ((إجمالي الودائع في قطاع غزة / إجمالي الودائع في فلسطين) × 100)

شكل رقم (1)

الموجودات والودائع لدى البنوك العاملة



تم إعداد التمثيل البياني استناداً إلى بيانات الجدول رقم (2)

اثر الانقسام السياسي على دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الغزي

ب - التسهيلات الائتمانية :

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (3) نجد أن التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية مقارنة مع إجمالي الودائع في عام 2004 بلغت في قطاع غزة 520,3 مليون دولار أي ما نسبته 53.26% إلى إجمالي الودائع لترتفع في عام 2005 لتصل 593,51 مليون دولار ثم لتعاود الانخفاض في السنوات التالية لتصل في الربع الرابع من عام 2009 إلى 154,97 مليون دولار فقط أي بتراجع ما نسبته 70% عن عام 2004، ولتصبح نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع في قطاع غزة في العام 2009 فقط 16,71%؛ مما يشير إلى التراجع الكبير في السياسة الائتمانية للبنوك العاملة في قطاع غزة تجاه المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، كما ونلاحظ تراجع في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص لنفس الفترة حيث كانت نسبة التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص إلى إجمالي ودائع القطاع الخاص في عام 2004 حوالي 29,1% لترتفع إلى 37.2% في عام 2006 ثم تنخفض لتصل 26.6% في الربع الثالث من العام 2009 وذلك مؤشر آخر لتراجع دور البنوك في عملية التنمية الاقتصادية وذلك بانخفاض حجم التسهيلات الائتمانية بحوالي 10,6% منذ عام 2006-2009 .

جدول رقم (3)

إجمالي التسهيلات الائتمانية و حصة القروض والودائع الجارية منها

2009	2008	2007	2006	2005	2004	
154.71	161,92	326.7	524.6	593,71	520.3	التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك في غزة (مليون دولار)
26.60%	24.70%	27.80%	37.20%	33.20%	29.10%	التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص **
64.00%	61.00%	62.20%	62.90%	64.00%	44.00%	حصة قروض الأفراد من إجمالي التسهيلات **
31.50%	38.60%	36.90%	36.50%	35.00%	55.00%	حصة الودائع الجارية من إجمالي التسهيلات **

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

** هذه النسب لفلسطين بشكل عام و ليست لقطاع غزة

د. نسيم أبو جامع

إن عدم وجود النسب المذكورة في الجدول لقطاع غزة دفع الباحث إلى إظهار هذه النسب المتوفرة لفلسطين عامة كمؤشر يهتدى به إلى مستوى أداء البنوك في قطاع غزة نسبياً.

شكل رقم (2)

التسهيلات الائتمانية



تم إعداد التمثيل البياني بناءً على بيانات جدول رقم (3)

وكانت حصة الودائع الجارية من إجمالي التسهيلات في عام 2004 حوالي 55% بينما تراجعت بشكل كبير لتصل 31,5% في الربع الثالث من عام 2009، ذلك على النقيض من حصة القروض الشخصية في إجمالي التسهيلات التي ارتفعت من 44% لتصل إلى 64% لنفس الفترة، ذلك التراجع في حصة الودائع من إجمالي التسهيلات ما هو إلا انعكاس للواقع الاقتصادي الذي شهد انكماشاً متفاقماً في الوضع الاقتصادي بشكل عام فنسبة البطالة بلغت في قطاع غزة ما يزيد عن 40% في الربع الثالث من عام 2009، وهي نسبة تزيد عن ضعف ما عليه في الضفة الغربية 19% (التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية، 2008)، وبالتالي قامت البنوك بتقليص خدماتها المصرفية والتمويلية واقتصر دورها على الإقراض و خاصة القروض الشخصية (الاستهلاكية) و الابتعاد عن تمويل المشاريع الاستثمارية والتنمية؛ وذلك بسبب ارتفاع مستوى المخاطرة وعدم استقرار الوضع السياسي و لصعوبة التوقع المستقبلي؛ لم تف بالبنوك بالتزاماتها تجاه المستثمرين و رجال الأعمال.

وتعتبر التسهيلات الائتمانية من النشاطات التي تتعدى حدود البنك و تمتد لتصل القطاعات الاقتصادية المختلفة و بالتالي تؤثر على الاقتصاد المحلي، حيث لا يقتصر دورها في حجم تلك التسهيلات الممنوحة بل إلى توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية و حسن إدارتها بما يحقق النمو المتوازن لتلك القطاعات المكونة للنسيج الاقتصادي.

اثر الانقسام السياسي على دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الغزي

حيث اتضح أن البنوك تفضل التعامل مع القطاع التجاري مقارنة مع غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث بلغ دعم البنوك لذلك القطاع حوالي 19,2 % من حجم التسهيلات الممنوحة فيما حظي قطاع الإنشاءات بنسبة 11 % بينما نال قطاع الصناعة 6,1 % فقط، أما نصيب قطاع الزراعة فكان دون 1% وقطاع الخدمات والمرافق العامة فحازت على 8.6 % أما الأغراض الأخرى فاستحوذت على النسبة الأكبر حيث بلغت 49,6 % (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2007).

كما نالت التوظيفات الخارجية للمصارف النصيب الأكبر من استخدامات تلك الودائع و فبلغت 2329,2 مليون دولار في عام 2004 أي: ما نسبته 45.55 % من إجمالي الودائع و ظلت تلك النسبة في الارتفاع لتصل عام 2008 حوالي 56,77 % ثم انخفضت في عام 2009 لتصل إلى 46 % ولكن ذلك الانخفاض لم يكن ناتجا في عودة الثقة في التوظيفات الداخلية و لكنه كان ناتجا عن سياسة سلطة النقد الفلسطينية، والتي عملت على تخفيض نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع لتصبح عام 2009 ما نسبته 55 % مقارنة بحوالي 65% في عام 2004، وذلك ما ظهر من خلال بيانات الجدول رقم (4).

ورأى الباحث أن ذلك التوظيف ما هو إلا استنزاف للموارد المالية المحلية، التي يتوجب على سلطة النقد وضع المزيد من القيود لمنع تسريب تلك الموارد المالية إلى الخارج لتوظيفها والاحتفاظ بها لتوظف في إطار عجلة التنمية الفلسطينية.

جدول رقم (4)

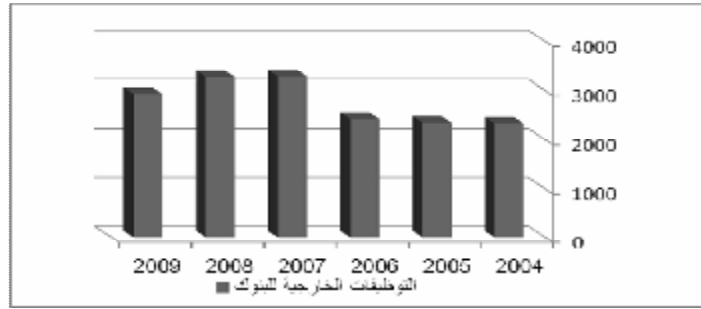
إجمالي التوظيفات الخارجية و نسبتها إلى إجمالي الودائع

2009	2008	2007	2006	2005	2004	وجه المقارنة
2937.5	3278.6	3288.9	2424	2347.5	2329.2	التوظيفات الخارجية للمصارف (يجب ألا تزيد عن 65% إلى إجمالي الودائع)*
46.00%	56.77%	57.50%	51.99%	41.91%	45.55%	نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع

* أصبحت النسبة عام 2009 55%

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

شكل رقم (3)



التوظيفات الخارجية للبنوك

تم إعداد التمثيل البياني بناءً على بيانات جدول رقم (4)

ثالثاً - دور البنوك العاملة على تنمية النشاط الاقتصادي في قطاع غزة:

تعتبر محافظة التسهيلات الائتمانية التي تقوم المصارف بمنحها لمختلف القطاعات الاقتصادية من المؤشرات ذات الدلالة الهامة في القطاع المصرفي، فهي من ناحية تشير إلى مدى النشاط الاقتصادي بوجه عام، ومن ناحية أخرى تعتبر الفوائد المترتبة عليها من أهم مصادر دخل المصارف، يضاف إلى ذلك أنها في الحالة الفلسطينية تعكس أيضاً مدى الاستقرار السياسي والأمني السائد، ورغم أنها ليست أكبر مكون من مكونات جانب الأصول لدى المصارف في الأراضي الفلسطينية، إلا أنها من أهم مكوناته.

اثر الانقسام السياسي على دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الغزي

يبين الجدول رقم (5) أهمية القطاعات الاقتصادية ونسبة مساهمتها بالنتائج المحلي الإجمالي، فنلاحظ أن قطاع الزراعة كان يساهم في عام 2004 بنسبة 7,1% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين انخفضت نسبة مساهمته إلى 5.8% في عام 2009، في حين نلاحظ العكس في حالة قطاع البناء والتشييد حيث زادت نسبة مساهمته في الناتج المحلي من 5,7% في عام 2004 إلى 7,4% في عام 2009، كما نلاحظ أن متوسط مساهمة قطاع البناء والتشييد خلال السنوات المذكورة 6,7% من الناتج القومي الإجمالي.

جدول (5)

نسبة (%) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة، سنة

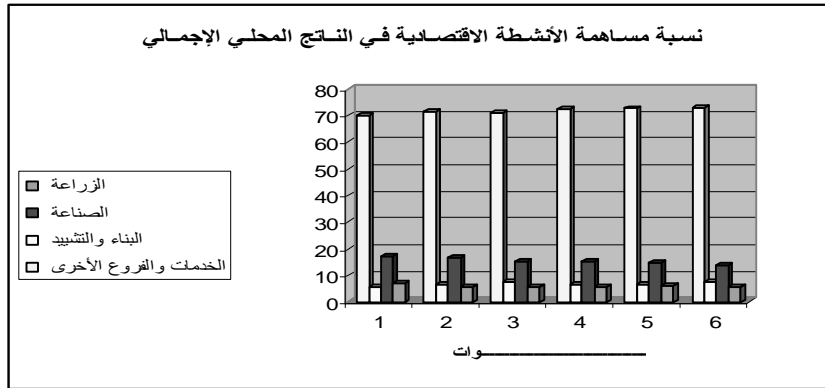
الأساس 2004

النشاط الاقتصادي	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعة	7.1	5.5	5.8	5.5	5.9	5.8
الصناعة	17.1	16.8	15.5	15.3	14.9	13.8
البناء والتشييد	5.7	6.4	7.6	6.6	6.5	7.4
الخدمات والفروع الأخرى	70.1	71.3	71.1	72.6	72.7	72.9

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، المؤشرات الاقتصادية الرئيسة لفلسطين للفترة (2009/1999).

شكل رقم (4)

% مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي



تم إعداد التمثيل البياني استناداً إلى بيانات الجدول رقم (5)

من خلال الجدول رقم (6) يمكن لنا التعرف على دور القطاع المصرفي في دعم التنمية الاقتصادية من خلال نسبة التسهيلات الائتمانية الموزعة على النشاطات الاقتصادية المختلفة

جدول (6)

نسبة % توزيع التسهيلات الائتمانية على الأنشطة الاقتصادية (القيمة بالمليون دولار)

***2009		***2008		2007		2006		2005		2004		القطاع الاقتصادي
القيمة	الأهمية النسبية=	القيمة	الأهمية النسبية=	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	
38.6	1.73	33.9	1.86	18.86	1.07	15.44	0.81	14.73	0.82	18.08	1.27	الزراعة
184.8	8.27	152.7	8.34	118.81	6.76	117.11	6.15	105.69	5.90	98.34	6.89	الصناعة
221.5	9.92	188.2	10.29	224.98	12.79	208.68	10.96	189.11	10.55	152.48	10.68	الإشاعات
341.3	15.28	329.1	17.98	369.94	21.04	364.63	19.16	364.94	20.37	299.26	20.96	التجارة العامة
654.7	29.31	521.4	28.49	416.99	23.71	341.51	17.94	304.78	17.01	263.89	18.48	الخدمات **
793	35.5	604.6	33.04	608.93	34.63	856.0	44.97	812.60	45.35	595.62	41.72	أغراض أخرى
2233.9	100	1829.9	100	1758.49	100	1903.37	100	1791.85	100	1427.66	100	المجموع

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين العدد الأول، ص105-ص128 يناير 2012

ISSN 1726-6807 <http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/>

*الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية، إحصاءات سلطة النقد الفلسطينية، جدول(16)

توزيع التسهيلات الائتمانية على الأنشطة الاقتصادية.

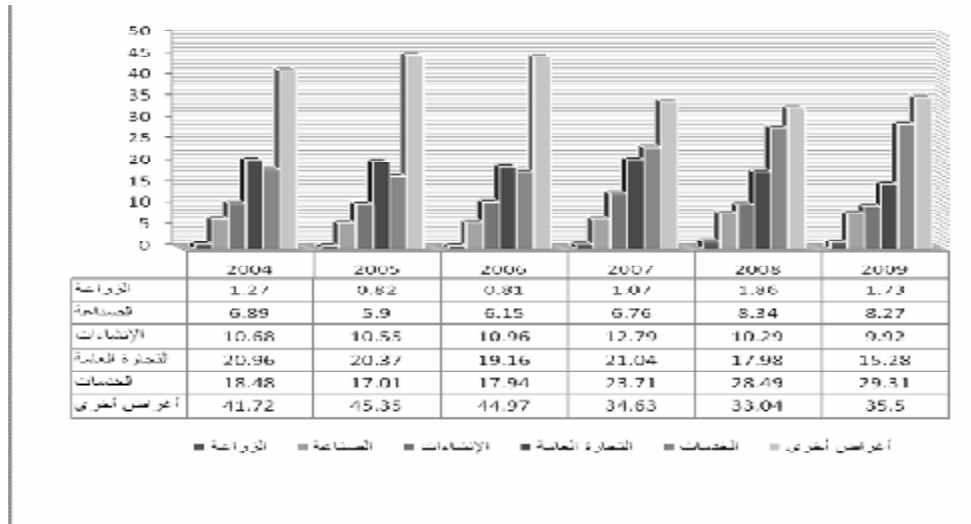
** الخدمات تشمل (خدمات النقل، السياحة، الفنادق، المطاعم، خدمات ومرافق عامة، خدمات مالية، شراء أسهم، وخدمات استهلاكية)

***إحصاءات سلطة النقد الفلسطينية، جدول(16) التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية (2008/2009)(القيم حسب الربع الرابع).

= تم حساب الأهمية النسبية من قبل الباحث: (قيمة التسهيلات الائتمانية / مجموع التسهيلات الائتمانية) × 100

شكل رقم (5)

نسبة % التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعات الاقتصادية



تم إعداد التمثيل البياني: بناءً على بيانات جدول رقم (6)

أ) دور البنوك التجارية في تنمية القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي القطاع التقليدي بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني لاعتماد المجتمع الفلسطيني؛ عليه في توفير حاجياته، وكذلك استيعابه حوالي 11.9% العاملين في القطاع الزراعي لعام 2009 من إجمالي الأيدي العاملة (المؤشرات الأساسية لسلطة النقد، 2009)، كما يمثل مصدراً لجلب العملات الأجنبية عن طريق تصدير بعض المنتجات الزراعية، حيث تشكل الصادرات الزراعية الفلسطينية حوالي 20% من قيمة الصادرات الكلية الفلسطينية والبالغة 400 مليون دولار سنوياً (غزة والضفة) (تقارير خسائر وزارة الزراعة، 2008)، ويتضح من بيانات الجدول رقم (5) انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الأراضي الفلسطينية منذ عام 2005 وحتى نهاية العام 2009 عن السنة السابقة 2004، وشبه ثبات نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة المذكورة (بالمتوسط 5.7%) لك على مستوى الأراضي الفلسطينية، في حين أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي على مستوى قطاع غزة منفرداً أكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات (2008/2007) حيث تمثل بالمتوسط (7.55% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي)، في حين نلاحظ من بيانات الجدول رقم (6) بأن نسبة التسهيلات الائتمانية الموجه للقطاع الزراعي من قبل الجهاز المصرفي لا تتعدى 1.73% من إجمالي التسهيلات في عام 2009 وهي تعتبر نسبة منخفضة مقارنة بمساهمة القطاع المذكور في الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت الذي يحتاج فيه القطاع الزراعي المزيد من الاهتمام والمزيد من التسهيلات الائتمانية؟ نظراً لأهميته للمجتمع الفلسطيني ولتحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

ب) دور البنوك التجارية في تنمية قطاع التعدين والصناعة :

لعب القطاع الصناعي دوراً هاماً ورئيسياً في الاقتصاد الفلسطيني، حيث يحتل المرتبة الثانية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع الخدمات، كما يعتبر مشغلاً أساسياً للقوى العاملة، وله تأثير مباشر على القطاعات الإنتاجية الأخرى. ولوحظ من جدول رقم (5) أن متوسط الأهمية النسبية لذلك القطاع من مجمل التسهيلات الائتمانية المصرفية على الأنشطة الاقتصادية في الفترة الواقعة ما بين عام 2004 وحتى نهاية عام 2009 ما نسبته (7.05%)، في حين بلغت مساهمة ذلك القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة ما نسبته (15.57%) في المتوسط، لك ما يدل على الفرق الواضح بين نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف لذلك القطاع وبين نسبة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي. وبالمقارنة أيضاً مع سنة الأساس (2004) الذي بلغت فيه الأهمية النسبية من مجمل التسهيلات الائتمانية على الأنشطة

اثر الانقسام السياسي على دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الغزي

الاقتصادية 17.1% نلاحظ أن تلك النسبة قد انخفضت تدريجياً حتى نهاية عام 2009، حيث بلغت ما نسبته 14.9%، منها 6.7% في قطاع غزة، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛ انخفاض التسهيلات الائتمانية المصرفية الموجهة لذلك القطاع على مستوى قطاع غزة. في حين نلاحظ من بيانات الجدول رقم (6) ارتفاع النصيب النسبي للتسهيلات المقدمة للقطاع الصناعي على مستوى الأراضي الفلسطينية حيث ارتفعت من 6.89% في عام 2004 إلى أن وصلت إلى 8.27% حسب بيانات الربع الأخير من العام 2009.

ج) دور البنوك التجارية في تنمية القطاع التجاري :

أحتل قطاع التجارة العامة أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، حيث يساهم بما نسبته 11-13% من إجمالي الناتج المحلي. وترجع أهميته: لتأثيره المباشر على الفروع الاقتصادية الإنتاجية وسوق العمل وميزان المدفوعات ومستويات الأسعار من ناحية، ودوره الأساسي: في توفير احتياجات السوق المحلية من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية وتسويق المنتجات الفلسطينية ذات الارتباط الوثيق بالأسواق الخارجية من ناحية أخرى، ويستوعب ذلك القطاع ما نسبته 18% من الأيدي العاملة الفلسطينية. ويتأثر ذلك القطاع بالظروف السياسية المحيطة والهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني التي بدورها تؤثر على طبيعة التبادل التجاري بين فلسطين وباقي دول العالم، وفيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع التجاري بلغ متوسط الأهمية النسبية لذلك القطاع من مجمل التسهيلات الائتمانية المصرفية على الأنشطة الاقتصادية في الفترة الواقعة ما بين عام 2004 وحتى نهاية عام 2009 ما نسبته (19.1%) وبمقارنة نسبة التسهيلات المقدمة للقطاع التجاري مع نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وباللغة نلاحظ: أن ذلك القطاع يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من نسبة التسهيلات المقدمة له من قبل الجهاز المصرفي؛ مما يدل على أن هناك نقص من قبل المصارف وتسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع التجاري(عبد الفتاح نصر الله، 2003).

د) دور البنوك التجارية في تنمية قطاع البناء والتشييد :

يعتبر قطاع البناء والتشييد من أبرز القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة على الرغم من أن الاستثمار في ذلك القطاع قد تقلص في السنوات الماضية إلى وقتنا الحاضر وخاصة في قطاع غزة؛ نتيجة لقصف و تدمير آلاف المنشآت و المساكن في الحرب الخيرة على القطاع، وكذلك ارتفاع تكاليف مواد البناء بشكل كبير، والحصار الخانق الذي يمنع دخول مواد البناء والتشييد إلى القطاع، حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية لذلك القطاع من مجمل التسهيلات

د. نسيم أبو جامع

الائتمانية المصرفية على الأنشطة الاقتصادية في الفترة الواقعة ما بين عام 2004 وحتى نهاية عام 2009 ما نسبته (10.86%) من إجمالي التسهيلات، في حين بلغت مساهمة ذلك القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة ما نسبته (6.7%) في المتوسط، ونلاحظ هناك أن ذلك القطاع قد تلقى نسبة تسهيلات ائتمانية ممنوحة من المصارف فاقت نسبة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي، إلا أن تلك التسهيلات تبقى ضئيلة مقارنة مع احتياجات ذلك القطاع من الدعم والتسهيلات الائتمانية لبناء ما دمره الاحتلال من منشآت ومباني ومصانع وأراضي زراعية، وكذلك من أجل مواكبة النمو الطبيعي والمتزايد في السكان وتلبية حاجاتهم المتعددة والمتزايدة، وبالمقارنة أيضاً مع سنة الأساس (2004) الذي بلغت فيها الأهمية النسبية من مجمل التسهيلات الائتمانية على الأنشطة الاقتصادية (10.86%) من إجمالي التسهيلات، كما نلاحظ أن تلك النسبة قد انخفضت في عام 2005 لتصل إلى 10.55%، ثم ارتفعت في عام 2006 لتصل إلى ما نسبته 10.96% من إجمالي التسهيلات، وفي العام الذي يليه أخذت تلك النسبة بالتراجع حتى وصلت في نهاية عام 2009 إلى ما نسبته 92.9% من إجمالي التسهيلات، منها 6.7% في قطاع غزة، كما يوضحه الجدول رقم (6).

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي هو انخفاض التسهيلات الائتمانية المصرفية الموجهة لذلك القطاع على مستوى قطاع غزة.

هـ) دور البنوك التجارية على تنمية القطاع الخدماتي :

احتل قطاع الخدماتي المرتبة الأولى من حيث مساهمته في الناتج المحلي، وكذلك في نسبة تشغيله للأيدي العاملة؛ مما يشير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد خدماتي. حيث بلغ متوسط مساهمة ذلك القطاع والفروع الأخرى (مستثنى منها قطاع الزراعة والصناعة والبناء والنشيد) في الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة ما بين عام 2004 وحتى 2009 ما نسبته (71.78%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وفي النظر إلى بيانات الجدول رقم (6) نجد أن تلك النسبة قد تزايدت في السنوات الأخيرة السابقة مقارنة مع نسبة سنة الأساس (2004) حيث كانت النسبة 70.1% في سنة الأساس ثم أصبحت في نهاية عام 2009 ما نسبته 72.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

ونعزي تلك الزيادة النسبية لذلك القطاع إلى التقدم التقني لهذا القطاع على مستوى العالم وتعدد وتنوع الدراسات والمستوى الفني المتعلقة بتطويره وتقديمه ثم ظهور اقتصاديات المعرفة.

اثر الانقسام السياسي على دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الغزي

كما بلغ متوسط الأهمية النسبية لذلك القطاع من مجمل التسهيلات الائتمانية المصرفية على الأنشطة الاقتصادية في الفترة المشار إليها ما نسبته (22.49%)، و بلغ أيضاً متوسط الأهمية النسبية للفروع الأخرى المستثنى منها القطاعات الثلاثة السابقة الذكر من مجمل التسهيلات الائتمانية المصرفية في نفس الفترة ما نسبته (39.20%).

رابعاً- أثر الأنفاق على أداء القطاع المصرفي:

بدأت ظاهرة (الأنفاق) نحو العزل منذ منتصف عام 2007 كأحد الوسائل التي أتبعها لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة ثم أخذت الطابع التجاري؛ لسد احتياجات أهالي القطاع وكبديل للمعابر التي أغلقت وكنتيجة لأحداث سياسية، ظهرت (الأنفاق) في إطار تكيف أهالي ومؤسسات قطاع غزة مع ظاهرة الحصار .

منذ ذلك الوقت بدأت ملامح الاقتصاد الغزي تتغير بعد أن كان مكوناً من مكونات الاقتصاد الفلسطيني و أصبح اقتصاد قطاع غزة يختلف في مكوناته الاقتصادية عن الاقتصاد في الضفة حيث أثرت (الأنفاق) على تركيبة وآلية تعامل جميع القطاعات الاقتصادية؛ مما انعكس بدوره على النشاط الاقتصادي و بالتحديد على التجار و البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة؛ مما أدى إلى تغير هيكلية القطاع التجاري؛ فظهرت بين التجار فئة جديدة (أصحاب الأنفاق) يمثلون ظاهرة غريبة(في قدرتهم على التعامل مع المعطيات التجارية لتنفيذ عمليات الاستيراد و التصدير) بين التجار و هم من يمتلكون رؤوس الأموال وتتوفر لديهم السيولة الفائضة فيما تغير الحال بالنسبة لكثير من التجار الذين يعملون بشكل منظم و لديهم التراخيص و البطاقات و الشهادات اللازمة لمزاولة مهنة التجارة بحسب الأصول القانونية حيث أن أولئك التجار كانوا يدخلون البضائع قبل الحصار عبر المعابر مع غزة والتي قدرت بحوالي 700 شاحنة من البضائع و المواد الخام يومياً(محسن أبورمضان، 2008)، كان لها الأثر على دور البنوك التجارية العاملة في القطاع في مجال التجارة الخارجية و بالتحديد الحوالات النقدية- والاعتمادات المستندية .

إن هذه المشكلة بالإضافة إلى نقص السيولة وعجز في حجم النقد المتداول لدى البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة قد أثرت سلباً على دور تلك البنوك في عملية التنمية.

د. نسيم أبو جامع

خامساً - أثر (الأنفاق) على المعاملات الخارجية لدى البنوك العاملة في قطاع غزة:

كما أوضحنا سابقاً فإن حوالي (700) شاحنة كانت تمر يومياً على قطاع غزة عبر المعابر الرسمية للقطاع وتلك البضائع كانت هي المحرك الأساسي للمعاملات الخارجية للبنوك التجارية فتلك البضائع كانت تستورد للقطاع من خلال البنوك عن طريق الحوالات الخارجية لإسرائيل أو لدول أخرى أو عن طريق فتح اعتمادات مستندية حيث قدر حجم الاستيراد السنوي بحوالي (700) مليون دولار حتى نهاية عام 2007 (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2009) في المقابل كانت معاملات التصدير قد قدرت قيمتها ما بين (150-200) مليون دولار سنوياً (محسن أبو رمضان، 2008).

بعد الحصار ثم بروز ظاهرة الأنفاق تم وقف تام للنشاط المصرفي؛ فأصبح أصحاب (الأنفاق) يقومون بدور البنوك ولكن من خلال شراء سلع استهلاكية من مصر وإدخالها عبر أنفاقهم الخاصة إلى قطاع غزة بدون رقابة على تلك البضائع وبدون إثباتها بالطرق الرسمية بمعنى أن تلك البضائع أصبحت موجودة في السوق.

قدر إجمالي البضائع التي يتم إدخالها عبر تلك (الأنفاق) بحوالي (480) مليون دولار سنوياً (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2009)؛ وهي بضائع مهربة، يجب التعامل معها خارج نطاق البنوك التجارية العاملة على اعتبار أن التهريب مشكلة اقتصادية، يجب معالجتها وعدم التعامل معها أو التعاطي مع مهربها؛ تجنباً لشبهات غسل الأموال كما يمكن القول: بأن إدخال البضائع بتلك الطريقة يخدم أصحاب الأنفاق بالدرجة الأولى وأنه يتم التركيز من قبلهم على إدخال المواد الاستهلاكية والتي تلاقى رواجاً أكثر في القطاع وعدم الالتفات إلى المواد الخام الأمر الذي أدى إلى إغلاق حوالي 3700 مصنع (غازي الصوراني، 2008)؛ وذلك بطبيعة الحال أدى إلى ضعف قدرة البنوك التجارية على منح التسهيلات الائتمانية المباشرة مما أدى إلى تقليل أرباح تلك البنوك وفي بعض الحالات تصل إلى حالة الخسارة كنتيجة لوقف تعامل تلك المصانع مع البنوك التجارية.

سادساً - مشكلة نقص السيولة والنقد الأجنبي:

منذ منتصف عام 2007 لم يسمح للبنوك العاملة في قطاع غزة إدخال النقد بأي عملة من العملات الرئيسية الثلاث: (شيكل، دولار، ودينار) إلى القطاع مع العلم بأن جميع البنوك كانت تقوم بالاحتفاظ لدى فروعها العاملة في القطاع بالسقوف النقدية^(*) وفق متطلبات سلطة النقد الفلسطينية بما يسمح لها الاستمرار في العمل بالوضع الطبيعي وكل فرع بحسب حجم ودائعه وتعاملاته إلا أنه نتيجة الحصار ثم بروز ظاهرة (الأنفاق) تأثرت تلك البنوك بشكل مباشر بقدرة

اثر الانقسام السياسي على دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الغزي

احتفاظها بالنقد وذلك من خلال قيام التجار بشراء البضائع ودفع أثمانها نقداً من خلال أصحاب الأنفاق أو عن طريق الصرافين؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة عمليات السحب النقدي على الودائع بمختلف أنواعها؛ مما أدى إلى ظهور أزمة السيولة النقدية لدى القطاع حيث إن البنوك العاملة بحاجة إلى 83 مليون دولار شهرياً لتسيير أعمالها (سلطة النقد الفلسطينية، 2009)، وكذلك تأثرت البنوك التجارية بشكل غير مباشر حيث إن المودعين أصبحوا يحتفظون بأموالهم نقداً في بيوتهم خوفاً من إيداعها لدى البنوك ثم عدم القدرة على سحبها نقداً.

كذلك أثرت الأنفاق على البنوك من حيث التعاملات التجارية حيث أصبحت تعاملات التجار فيما بينهم نقداً مع عدم قبولهم الشيكات أو التحويلات بين حساباتهم في البنوك التجارية والسبب في ذلك أنه في نهاية المطاف سيتم شراء بضائعهم عبر تاجر الأنفاق نقداً الذي بدوره سيقوم بتحويل النقد الأجنبي (الدولار) إلى مصر أو غيرها نقداً.

من خلال ذلك يمكننا التأكيد بأن الأنفاق عملت على كسر دائرة الحصار الاقتصادي على المواطن؛ مما كان له انعكاس إيجابي على عملية الصمود الغزي، كما عملت على كسر دائرة الحصار الاقتصادي فعلاً ولكن لم يكن دورها إيجابياً وتتمويماً وإنما عملت على إضعاف الاقتصاد الغزي من خلال التالي :-

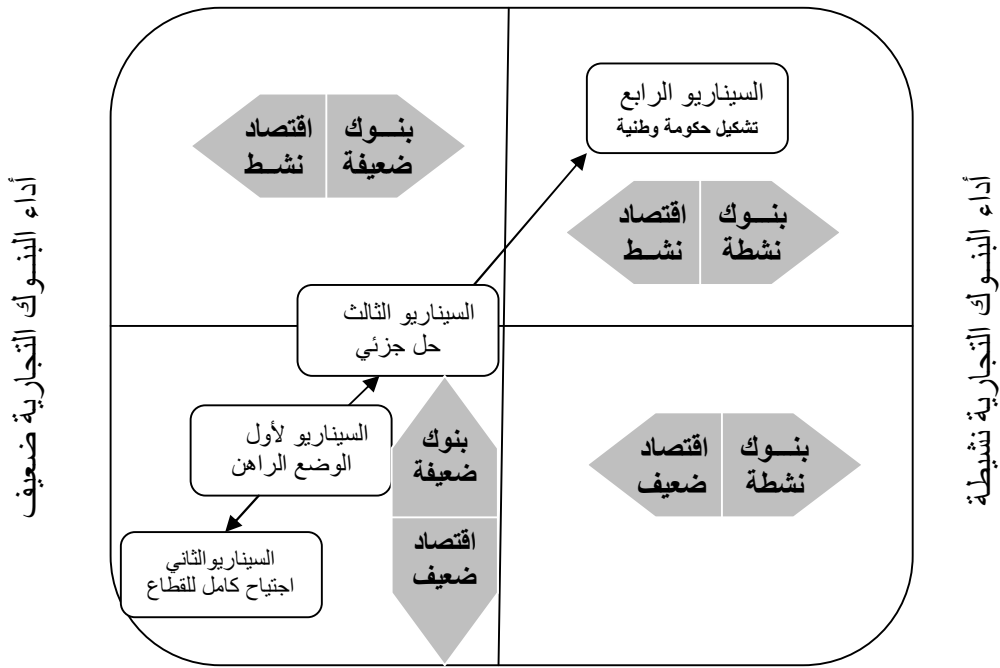
- 1- سحب النقد الأجنبي من السوق الفلسطيني.
- 2- إدخال سلع غير مجدية اقتصادياً.
- 3- إدخال سلع استهلاكية غير صالحة.
- 4- تحويل الاقتصاد الغزي من اقتصاد نظامي إلى اقتصاد قائم على التهريب ترفض كثير من دول العالم التعامل معه.
- 5- إن من أهم سمات الاقتصاد الغزي الآن أنه قائم على التهريب (اقتصاد الأنفاق) ما أثر سلباً على التنمية الغزية حيث إن ناتج الدخل المحلي في قطاع غزة حقق نمواً بنسبة 1 % خلال عام 2009 في ظل الحصار الدائم على القطاع علماً بأن نسبة النمو في ناتج الدخل المحلي في الضفة بلغت 8.5% على أساس 2004 (INTERNATIONAL MONETARY FUND) في ظل الظروف الطبيعية التي تعيشها الضفة.

السقوف النقدية: هي حدود النقد الفعلي من العملات الثلاث التي يحفظ بها البنك في كل فرع من فروعها؛ لمواجهة السحوبات

د. نسيم أبو جامع

سابعاً - سيناريوهات مقترحة لتفعيل دور البنوك العاملة على النشاط الاقتصادي:
من خلال ما تقدم يمكننا تصور عدة سيناريوهات لتفعيل دور البنوك ولكن جميع تلك السيناريوهات لا يمكن تطبيقها بمعزل عن الوضع السياسي الذي يعيشه قطاع غزة، ومن ضمن السيناريوهات ما يلي -

الوضع الاقتصادي نشط



الوضع الاقتصادي ضعيف

السيناريو الأول: في حال استمرار الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة كما هي (الوضع الراهن) والمتمثلة في وجود انقسام سياسي متمثل بوجود حكومتين (ازدواجية السلطة)، يكون إغلاق كامل لجميع المعابر، فيستمر الاعتماد على الأنفاق؛ كبديل للمعابر المغلقة، المقدر عددها بحوالي 900 نفق والتي يعمل فيها أكثر من 500 شخص (صالح النعامي، 2010) بمعنى انخفاض حجم الواردات، وارتفاع متزايد بنسبة البطالة؛ نتيجة لإغلاق المؤسسات الصناعية والتجارية...، وعليه يندرج هذا السيناريو بأداء ضعيف للبنوك التجارية في ظل نشاط اقتصادي متدنٍ.

اثر الانقسام السياسي على دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الغزي

السيناريو الثاني: والمتمثل باجتياح كامل لقطاع غزة؛ وعليه ستتوقف جميع النواحي الحياتية، مع تدمير كامل للبنية الاقتصادية وضرب الأنفاق وإغلاق تام للبنوك العاملة؛ حيث سيتم التعامل مع قطاع غزة منطقة منكوبة وسيعيش أهالي أداء البنوك التجارية في ظل أوضاع اقتصادية سيئة للغاية.

السيناريو الثالث: إيجاد حل جزئي في ظل (ازدواجية السلطة) أي: التفاهم على بنود اتفاق مشتركة بين الطرفين وعليه فستكون حركة تجارية محدودة من قبل الجانب المصري، مع استعادة لعمل بعض المؤسسات الصناعية والتجارية وانخفاض مستوى البطالة جزئياً عن الوضع الراهن...، وبالتالي: سيرتفع أداء البنوك نسبياً في ظل أوضاع اقتصادية معتدلة.

السيناريو الرابع: إنهاء حالة الانقسام السياسي ثم تشكيل وحدة وطنية، وعليه سيتم فتح المعابر بصورة كاملة لدخول البضائع والنقد بما يضمن توفير البضائع الاستهلاكية والمواد الخام اللازمة؛ مما يؤدي إلى تنشيط الحركة التجارية وزيادة التعاملات الخارجية التي تشجع البنوك على التعامل كما كانت سابقاً وتوفير خدمات إضافية مميزة وكذلك يؤدي ذلك الوضع إلى عودة ثقة المودعين بالبنوك العاملة؛ مما سيؤدي إلى زيادة حجم الودائع والتسهيلات الائتمانية وتحقيق أرباح مشجعة للبنوك للتوسع في العمل في قطاع غزة، وسيتم فتح المعبر التجاري مع مصر بحيث تتم عمليات الاستيراد والتصدير حسب الأصول الأمر الذي سيشجع البنوك على العمل بالإضافة إلى تمكنها من إدخال النقد اللازم بالطرق الرسمية وفق القوانين والأعراف المتبعة؛ ويندرج ذلك السيناريو في ظل أوضاع اقتصادية جيدة وعليه سيكون أداء البنوك التجارية نشطاً.

ثامناً - النتائج والتوصيات والنتائج:

هدف البحث إلى بيان دور البنوك التجارية في تنمية المجتمع الغزي، في ظل الواقع الحالي، وحالة الانقسام السياسي و الحصار التي يواجهها الاقتصاد الوطني بشكل عام و البنوك التجارية بشكل خاص، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

1- إن حالة الانقسام السياسي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد الوطني بشكل عام و على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة بشكل خاص.

2- تراجع أداء البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية.

3- انعدام الثقة المتبادلة بين البنوك التجارية و القطاعات المختلفة؛ نتيجة للوضع السياسي و الاقتصادي المتأزم.

4- البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة تبنت سياسة تحفظية، وذلك واضح من خلال تراجع حجم سياستها الائتمانية مقارنة مع البنوك التجارية العاملة في الضفة الغربية.

د. نسيم أبو جامع

- 5- تراجع إجمالي الودائع في قطاع غزة، و تفضيل القطاعات الاقتصادية المختلفة الاحتفاظ بالسيولة النقدية؛ وذلك لتراجع النشاط الاقتصادي، ولوجود أزمة في السيولة لدى البنوك؛ ولاستخدام السيولة النقدية في ما يعرف باقتصاد الأنفاق.
- 6- ارتفاع نسبة التوظيفات الخارجية للبنوك بمعدل أكبر من النسبة التي حددتها سلطة النقد الفلسطينية؛ و ذلك لانعدام فرص الاستثمار الداخلي.
- 7- لم تصل البنوك للحد الأدنى الذي حددته سلطة النقد الفلسطينية لنسبة القروض التي تقدمها البنوك لدعم قطاعات الاقتصاد، حيث بلغ الحد الأدنى 40% ولكن البنوك وصلت في عام 2009 إلى 26% فقط.
- 8- اتضح أن البنوك تفضل التعامل مع القطاع التجاري عن غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى ، حيث بلغ دعم البنوك لذلك القطاع ما يزيد عن 20 % للفترة من (2009/2004) من إجمالي القروض المقدمة لكافة قطاعات الاقتصاد.
- 9- تدني نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاعي الزراعة و الصناعة مقارنة بنسبة مساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المذكورة.

التوصيات:

- على ضوء نتائج البحث السابقة تم التوصل لمجموعة من التوصيات ممكن طرحها على مستويين الأول: على مستوى السلطة الوطنية الفلسطينية و الآخر: على مستوى سلطة النقد:-
أولاً - على مستوى السلطة الوطنية الفلسطينية:
1. ضرورة العمل على إنهاء حالة الانقسام السياسي ثم تشكيل حكومة واحدة، وبالتالي تمكين البنوك التجارية في قطاع غزة من استعادة دورها الريادي.
2. العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وتهيئة المناخ الاستثماري، بما يلائم استثمارات البنوك العاملة حيث يشعرها بالأمان لإنهاء حالة التحفظ في منح السياسات الائتمانية.
3. إنهاء ما يعرف (باقتصاد الأنفاق)؛ للتغلب على مشكلة السيولة وبالتالي العمل على زيادة حجم الودائع لدي البنوك.
4. تفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى لتخصيص نسبة أعلى من حصة التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك لكل قطاع حسب نسبة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي.

اثر الانقسام السياسي على دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الغزي

ثانياً - على مستوى سلطة النقد:

- 1- إنشاء مكتب للمعلومات الائتمانية للبنوك؛ لخفض التكاليف والوقت والجهد ولتقليل مخاطر الائتمان وتقليل حجم الديون المتعثرة لدى القطاع المصرفي؛ كآلية للمحافظة على إيداعات العملاء.
- 2- إعادة بناء الثقة المفقودة بين القطاعات الاقتصادية ورجال الأعمال وأصحاب المشاريع وبين البنوك التجارية.
- 3- قيام سلطة النقد الفلسطينية بالعمل على إدخال النقد الكافي لحل أزمة السيولة الموجودة.
- 4- تشديد سلطة النقد على ضرورة العمل على زيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك؛ للوصول إلى الحد الأدنى على الأقل.
- 5- ضرورة قيام المتعاملين مع البنوك ورجال الأعمال وأصحاب المشاريع بتقديم ضمانات كافية حتى تقبلها البنوك بالإضافة إلى تفعيل دور المحاكم التجارية؛ للتغلب على الخوف من عدم مقدرة المتعاملين على السداد.
- 6- المساعدة في التقييم الائتماني للعملاء المقترضين سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات، بناءً على مجموعة من العناصر التي تحدد عنصر المخاطرة.
- 7- علي سلطة النقد الفلسطينية وضع برامج مختصة وشاملة؛ وذلك لتفعيل دورها بشكل أكبر في دعم بعض القطاعات خاصة القطاع الصناعي و القطاع الزراعي.
- 8- يجب على سلطة النقد الفلسطينية فرض معدل تكلفة على الأموال التي تستثمرها البنوك خارج فلسطين مع تقليل نسبة التوظيفات الخارجية ثم إيجاد بديل داخلي (فرص الاستثمار الداخلي)

د. نسيم أبو جامع

المراجع:

- 1- إدارة الدراسات والتخطيط، إصدار رقم 7، التجارة الخارجية الفلسطينية، تحليل ورؤية نقدية، عبد الفتاح نصر الله . يونيو 2003
- 2- التقرير السنوي الرابع عشر لسلطة النقد الفلسطينية، لعام 2008.
- 3- المراقب الاقتصادي و الاجتماعي، العدد 9، لعام 2007.
- 4- المراقب الاقتصادي والاجتماعي، معهد أبحاث السياسات (ماس)، العدد 16، رام الله، أيار 2009 ص7.
- 5- الملف الصحفي الاقتصادي اليومي، سلطة النقد الفلسطينية، نقص العملة الصعبة في غزة... أزمة تهدد النظام المصرفي المتداعي 2009/10/2 -ص3.
- 6- المؤشرات الاقتصادية الأساسية لسلطة النقد الفلسطينية، (2009/1999).
- 7- صالح النعامي، الأنفاق رثة غزة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11357 الجمعة 2010/1/
- 8- غازي الصوراني، الآثار الاقتصادية للحصار على قطاع غزة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2009/10/5
- 9- محسن أبو رمضان - أثر الأنفاق على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة - الحوار المتمدن - العدد (2493) - 2008/12/12.
- 10- محسن أبو رمضان - أثر الأنفاق على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة - الحوار المتمدن - العدد (2493) - 2008/12/12.
- 11-وزارة الزراعة الفلسطينية، تقرير خسائر القطاع الزراعي نتيجة للإغلاق والحصار، 2008.
- 12- INTERNATIONAL MONETARY FUND -MACROECONOMIC AND FISCAL FROM WORK FOR WEST BANK AND GAZA- MADRID, APRIL 13, 2010